

إشكالية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر و إجراءات ترقيتها

**The problem of exports outside the hydrocarbons sector
In Algeria and its promotion procedures**

د /زواوي فضيلة*

أستاذة محاضرة "ب"

جامعة امحمد بوقرة بومرداس

الملخص: تعد سياسات تنويع الصادرات أهم التحديات التي تواجه اقتصاد الدول النفطية، التي تعتمد على مورد اقتصادي ناضب، تتأثر أسعاره وصادراته بالتطورات في أسواق النفط الخارجية، الشيء الذي أثر سلبا على مسارها التنموي، هذا وتمثل التنمية الاقتصادية إحدى الاهتمامات الاقتصادية الكبرى، والتي لا تتحقق إلا من خلال توسيع شبكة مصادر الإيرادات العامة، والتنويع في الصادرات خارج قطاع المحروقات، لذلك توجب على الدول النفطية ومنها الجزائر تنويع اقتصادها، فالمتتبع لتطورات الاقتصاد الجزائري يلاحظ هيمنة قطاع المحروقات والاعتماد الكبير على عائداته، وقصد الخروج من هذه التبعية وجعل اقتصادها أكثر تنوعا توجب عليها النهوض بالقطاعات الواعدة، وتوجهها نحو التصدير، سواء في المجال الصناعي، أم الزراعي، أم السياحي. **الكلمات المفتاحية:** تنويع الصادرات، عوائق التصدير، ترقية الصادرات خارج المحروقات.

Abstract: Exports diversification policies are considered as one of the most important challenges that the economy of oil countries is facing. These countries rely on a depleted economic resource whose prices and exports are effected by the development of foreign oil markets; which negatively affected their development path. Economic development represents one of the major economic concerns which can be achieved only by expanding the network of resources of the public revenues, and by diversifying the exports outside the hydrocarbons sector; this is why oil countries, including Algeria, have to diversify their economies.

When tracking the developments of the Algerian economy, the dominance of the hydrocarbons sector and the reliance on its revenues is noted. In order to get out of this dependency and make the Algerian

* zouaouifadhila337@gmail.com

economy more diversified, it is required to promote promising sectors and orient them towards exportation; whether industrial, agricultural or tourism sector.

Key words: Exports diversification, Exportation barriers, Promotion of exports outside hydrocarbons.

مقدمة: يعد النمو الاقتصادي في الوقت الحالي من بين الأهداف الرئيسية التي تسعى الدول إلى تحقيقها، سواء المتقدمة منها أم النامية؛ إذ إنه لا يمكن تصور عملية تنمية اقتصادية من دون تحقيق معدلات عالية ومستمرة من النمو الاقتصادي، فمتوسط الدخل الحقيقي للفرد هو من بين أهم المؤشرات التي تفرق بين تقدم الدول وتخلفها، إذ بارتفاعه يعطي دلالة على تحسن الوضع المعيشي للأفراد ورفاهيتهم، لهذا فالفوارق الحاصلة ما بين الدول المتقدمة والدول النامية في مستويات الرفاهية سببها الفجوة الهائلة في مستويات التصدير بين هذه الدول. والجزائر باعتبارها إحدى الدول النامية تعاني من الأحادية في التصدير، حيث يهيمن فيها النفط على أكثر من 95% من الحجم الإجمالي للصادرات، ما يجعل اقتصادها رهينة للأسواق الخارجية وتقلبات أسعار النفط، وخير دليل على ذلك أزمة أسعار النفط في 1986م، وكذلك الأزمة النفطية الحالية حيث عرفت أسعاره تراجعا مستمرا وصلت إلى ما دون 30 دولار/برميل، ولقد تسبب هذا في انخفاض الصادرات، ومن ثم إعاقة الحركة التنموية للبلاد.

1. أهمية الدراسة: إن موضوع ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات من الموضوعات المهمة المرتبطة بتفعيل دور القطاعات الاقتصادية في تحقيق مستويات مقبولة من النمو الاقتصادي، وهذا من أجل التخفيف من سيطرة القطاع النفطي لتفادي تقلبات أسعار النفط، وذلك بإعطاء الأولوية للقطاعات غير النفطية، ولاسيما ذات القدرة التنافسية المرتفعة للتوجه التصديري، مما يساهم في التحول التدريجي من اقتصاد أحادي المورد إلى اقتصاد متعدد الموارد.

2. إشكالية الدراسة: تدور إشكالية الدراسة حول واقع التصدير في الجزائر، وبالخصوص خارج قطاع المحروقات، إضافة إلى كيفية الأخذ بالإجراءات الكفيلة بترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر، والعمل على تفعيلها من أجل إيجاد الحلول السريعة للخروج من الأزمة النفطية الحالية. و بناءً على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو واقع التصدير في الجزائر وما هي الإجراءات المتخذة أو الواجب اتخاذها من قبل

الدولة لتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات؟

و يمكن تجزئة هذه الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- فيم تتجلى أهمية نشاط التصدير في تحقيق التنمية الاقتصادية، وما هي أهم الإجراءات الواجب اتخاذها لتفعيل هذا الأخير؟
- ماهي أهم المؤسسات الداعمة للنشاط التصديري خارج قطاع المحروقات في الجزائر؟
- ما هو هيكل الصادرات في الجزائر خلال الفترة (2008 - 2015)، وهل هناك قفزة نوعية في حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات؟
- 3. فرضيات الدراسة:** تستند الدراسة إلى الفرضيات الأساسية التالية:
 - احتلت قضية الصادرات مكانا مهماً في الفكر المرتبط بالتنمية الاقتصادية، حيث إنّ التنويع في الصادرات يعتبر الحل الناجع لعدم الوقوع في أزمات انخفاض أسعار النفط العالمية.
 - تعتبر الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية "ALGEX" و الصندوق الخاص لترقية الصادرات "FSPE" من أهم المؤسسات التي تعمل على تشجيع التصدير خارج المحروقات.
 - ما تزال نتائج إستراتيجية تنمية الصادرات خارج المحروقات ضعيفة، على الرغم من طول الفترة الزمنية منذ أن أعلنت الجزائر انتهاجها لسياسات تفعيل هذه الأخيرة.
- 4. هدف الدراسة:** تهدف الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من بينها ما يلي:
 - معرفة أهمية التصدير في تحقيق التنمية الاقتصادية، إضافة إلى معرفة مشاكل التصدير خارج قطاع المحروقات في الجزائر.
 - معرفة أهم الإجراءات الواجب اتخاذها على مستوى المؤسسات الاقتصادية وعلى مستوى الدولة لتنشيط وتفعيل الصادرات خارج قطاع المحروقات.
 - معرفة أهم المؤسسات المستحدثة و الداعمة للنشاط التصديري خارج قطاع المحروقات في الجزائر و واقع عملها.
- 5. منهج الدراسة:** اعتمدت الدراسة على منهج الوصفي التحليلي، في تحديد أهمية التصدير في تحقيق التنمية الاقتصادية، وكذا معرفة مشاكل التصدير خارج قطاع المحروقات في الجزائر، إضافة إلى دراسة تحليلية لهيكل الصادرات في الجزائر خلال الفترة 2008. 2015.
- 6. محاور الدراسة:** بغية الإلمام بالموضوع محل الدراسة، فقد قُسم على النحو التالي:
 - المحور الأول: واقع التصدير في الجزائر وإجراءات ترقية الصادرات خارج المحروقات.
 - المحور الثاني: الهيئات الداعمة للتصدير في الجزائر.
 - المحور الثالث: دراسة تحليلية لهيكل الصادرات في الجزائر خلال الفترة (2008 - 2015).

المحور الأول: واقع التصدير في الجزائر وإجراءات ترقية الصادرات خارج المحروقات

غالباً ما تعتمد الدول على بعضها البعض لإشباع جزء من حاجتها من السلع والخدمات، هذه الحقيقة تميز العلاقات الاقتصادية بين الدول منذ عصور طويلة. والحقيقة التي تؤكدتها التجارة الدولية كل يوم هي أنّ دول العالم لا تستطيع أن تعيش منعزلة عن بعضها البعض، متبعة في هذا الانعزال سياسة الاكتفاء بصورة شاملة، ولفترة طويلة من الزمن.

و تعرف التجارة الخارجية في مفهومها العام: "بتلك المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاث، المتمثلة في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، أو بين حكومات أو منظمات اقتصادية تقطن في وحدات سياسية مختلفة".¹

نلمس من خلال هذا التعريف أنّ الاتجاهات الحديثة في التجارة الدولية لم تعد تقتصر على انتقال السلع والخدمات باعتباره المظهر التقليدي المعروف للتجارة الدولية، وإنما تعدى ذلك إلى انتقال رؤوس الأموال، إضافةً إلى انتقال الأشخاص عبر الحدود الإقليمية للدولة إلى دولة أخرى، بقصد السياحة أو الهجرة الدولية.

كما تعرف أيضاً على أنها: "عملية التبادل التجاري بين الدولة والعالم الخارجي".²

و ميّز "جيمس ستوارت" بين نوعين من التجارة الخارجية:³

1. التجارة الخارجية الإيجابية: والتي تستند في تحقيقها وقياسها إلى وجود مشروعات صناعية قائمة، حيث تتاح منتجاتها لأغراض التصدير، اعتماداً على ما ينتجه عنصر العمل بصفة أساسية، وليس عنصر الطبيعة.

2. التجارة الخارجية السلبية: والتي تستند في قيامها إلى وجود مشروعات صناعية، حيث تتاح منتجاتها لأغراض التصدير، اعتماداً على ما ينتجه عنصر الطبيعة وليس عنصر العمل.

وتؤدي الصادرات دوراً أساسياً بوصفها محركاً للنمو الاقتصادي، لأنها تمثل المظهر الفعال في العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة، وتتركز فعاليتها في كونها مرآة تعكس نشاط القطاعات الإنتاجية، إلى جانب كونها مصدراً رئيساً للمحصلات من الصرف الأجنبي، مما يجعله عنصراً مؤثراً في ميزان المدفوعات.⁴ كما أثبتت العديد من الدراسات مثل هذا المنطلق، حيث تعمل العديد من الدول على تنمية صادراتها والابتعاد عن أحادية التصدير. فما مدى أهمية هذه الأخيرة للجزائر، وما هي الإجراءات التي اتخذتها الدولة لترقية صادراتها؟

أولاً: أهمية التصدير في تحقيق التنمية الاقتصادية: احتلت قضية الصادرات مكاناً مهماً في الفكر المرتبط بالتنمية الاقتصادية، وقد توصلت العديد من الدراسات التجريبية إلى أنّ النمو السريع

للصادرات يعجل بالنمو الاقتصادي، ويحرص صناع القرار في الجزائر على إيجاد بدائل تنموية متنوعة كمصادر للحصول على العملة الصعبة، والحيلولة دون الوقوع في معضلة العقدة الهولندية (مطرقة تقلبات أسعار النفط، وسندان تذبذبات صرف العملات في البورصات العالمية). وفي ذات السياق، فإن تنمية الصادرات خارج المحروقات تعتبر قضية إستراتيجية تؤدي إلى:

1. وجود مصادر أساسية يمكن الاعتماد عليها لتوفير الاحتياجات من النقد الأجنبي بشكل منظم، لاسيما وأن المصادر الأخرى من المواد الأولية لا تتصف بالاستقرار والاستمرارية، لأجل هذا تسعى الحكومة الجزائرية إلى التركيز على سياسة تشجيع الصادرات كعملية تنموية طويلة الأجل لتفادي أي انخفاض في أسعار البترول، فعلى سبيل المثال فقد تأثرت الجزائر في الآونة الأخيرة بانخفاض أسعار البترول التي هي في حدود 42 دولار أمريكي سنة 2016 .

2. زيادة معدلات النمو الاقتصادي، والذي بدوره يؤدي إلى رفع مستوى التشغيل في المجتمع الجزائري.⁵ حيث يوجد في الجزائر عدد كبير من العاطلين عن العمل يبلغ 1.214 مليون شخص، أي ما يعادل 10.6 % سنة 2016، وبذلك يساعد التصدير على استيعاب جزء لا بأس به من العمالة، وحل مشكل البطالة التي أصبحت تشكل تحديا كبيرا أمام المجتمع الجزائري في الوقت الراهن، ولاسيما في فئة الشباب.

3. تقليص التبعية للمحروقات التي تعاني منها الجزائر منذ عقود، وزيادة الإيرادات الخارجية التي تدخل في إنعاش الاقتصاد الوطني، فمن المعروف أن الميزانية العامة للجزائر تعتمد بشكل رئيسي على الجباية البترولية كأهم مواردها، حيث تشكل إيرادات هذه الأخيرة 95 %.

4. تطوير الدخل الفردي، وتحسين مستوى المعيشة، وزيادة القيمة المضافة للإنتاج الوطني.

ثانيا: قيود التصدير في الجزائر

تعتبر عملية التصدير منظومة مركبة ذات تشعبات وفروع، وتخضع لتغيرات دائمة بسبب التفاعلات والتكاملات بين البيئات الدولية؛ لذلك تظهر باستمرار مجموعات كبيرة من التحديات والعوائق التصديرية.⁶ وبالنسبة للجزائر تعترض صادراتها خارج المحروقات عدة مشاكل مما أثر سلبا على قيمة هذه الصادرات، ومن ثم على الاقتصاد الجزائري، ومن بين هذه القيود نجد:

1. المشاكل على المستوى الجزئي

- قصر النظر الإستراتيجي "Myopie Stratégique" لدى المسير الجزائري أدى إلى إغفال انتهاج الأساليب الحديثة في مجال إدارة الأعمال والتسويق على غرار: إدارة العلاقة مع الزبون CRM، إدارة المعرفة التسويقية MKM، إدارة الجودة الشاملة TQM، إعادة الهندسة

RE... إلخ، ما يشكل معضلة حقيقية، إذ أدى ذلك إلى جعل عديد من المنتجات الجزائرية تعجز عن إيجاد موضع قدم لها في اقتحام الأسواق العالمية.

- التطبيق العشوائي وغير منظم لإجراءات العمال المنصوص عليها في نظام الجودة، إضافة إلى عدم توظيف الأساليب الإحصائية لقياس الاختلاف.
- افتقاد المنتوجات الوطنية لجودة المنتج تماشيا مع المتطلبات العالمية، مما يضعف قدرته على المنافسة.⁷

- عدم توافر نظام للمعلومات يتضمن كافة البيانات والإحصائيات التي تربط بين العملية الإنتاجية وموقع السلعة في السوق.

- غياب التحفيز المادي والمعنوي داخل المؤسسة، مما أحبط محاولة الابتكار والإبداع لدى العمال، وعدم تمكنهم من إنتاج منتج يتلاءم مع متطلبات الوضع الحالي.

- ضعف الصناعة في المؤسسة الجزائرية، وهذا راجع إلى عدم حداثة أجهزتها الميكانيكية، والتي لم تعد قادرة على مجابهة التغيرات الحالية من التطور التكنولوجي والممارسات التي تمارسها المنظمة العالمية للتجارة.

- عدم كفاءة هياكل المؤسسة التي تتكفل بعملية التصدير وغيابها في بعض المؤسسات، وهذا راجع إلى الوضع السابق، حيث كان الطلب أكبر من العرض، ولم تكن هناك حاجة لمثل هذه المصالح، وهو ما أدى إلى عدم إيجاد مصالح تهتم بعملية التسويق، واستعمال تقنيات الاتصال التجاري، والتي أصبحت ضرورية في الوقت الحالي.

- انعدام قنوات التوزيع ذات الطابع الخصوصي والخدمات ما بعد البيع، حيث كان هناك غياب تام لكل قنوات التوزيع، لاسيما التي تركز على جانب التصدير، كما سُجل انعدام خدمات ما بعد البيع، والتي تتوقف عليها درجة قوة أو ضعف المنافسة التي تسود في السوق الدولية.

2. المشاكل المرتبطة بالمحيط الاقتصادي

- غياب إستراتيجية محددة المعالم للتصدير أو على الأقل تغطية الحاجات المحلية، والتي يفترض أنها جزء ضروري لتنمية وتوزيع الصادرات، وتحقيق تنافسية تعطي الاعتبار للجانب الاقتصادي والاجتماعي والتشابك والتداخل الحاصل بين الأسواق الوطنية والأجنبية.
- غياب ثقافة التصدير لدى المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين، وميلهم لممارسة عملية الاستيراد بسبب ارتفاع نسبة الربح والتقليل من المخاطر الناجمة عن التصدير.

- انعدام الخبرة لدى المصدرين الجزائريين، والتي تحول دون توقعهم في الأسواق الأجنبية لمدة أطول.
 - سوء استخدام التكنولوجيا حال دون تقديم منتجات مطابقة للمواصفات الدولية، سواء من حيث التصميم أم التغليف، إضافة إلى غياب الإبداع والابتكار التقني والتكنولوجي بسبب ضعف ميزانية البحث والتطوير وأنماط الإدارة المتسلطة.
 - استفحال ظاهرة الفساد الإداري رغم أن الحكومة تعلن محاربتها للفساد بشكل مفتوح، باعتباره عائقا رئيسيا أمام جهود التنمية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، وكان بالإمكان تنويع مصادر الاقتصاد الوطني لولا غياب الرقابة والمتابعة، سيما وأن بنية الاقتصاد الجزائري الحالية وتوجه الإمكانيات المالية للدولة واهتماماتها لترقية القطاعات الاقتصادية تتكون من 60% محروقات و20% زراعة و15% خدمات و5% صناعة؛ لكن في حال استغلال الثروات بحكمة اقتصادية (الشفافية، المساءلة، الائتمان) يمكن أن تصبح المحروقات نحو 40% والإمكانيات الأخرى توجه إلى القطاعات الأخرى.
 - اقتصر نشاط التصدير على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لا تتحكم في إدارة الأعمال ومعايير الإنتاج، مما نتج عنه عرض سلع لا تتوافق مع المواصفات الدولية، بما في ذلك المنتوجات الفلاحية، والتي على الرغم من الطلب الكبير عليها في الخارج إلا أنها تبقى غير متوافرة على المواصفات الدقيقة التي تمكنها من منافسة المنتوجات الأجنبية الموجودة في الأسواق الأوروبية والعربية؛ وذلك على عكس المؤسسات الكورية أو حتى المغربية التي تساهم حصيلة صادراتها في تمويل دورتها الإنتاجية.
 - ما تزال السلع الجزائرية مرتفعة السعر مقارنة ببعض السلع، ولاسيما الصينية منها، ويرجع ذلك لأسباب مثل:
 - عدم الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير "Economies d'échelle"؛
 - عدم الاستخدام الأمثل للطاقة المتوفرة، مع ضعف إنتاجية العامل الجزائري مقارنة بالعامل التونسي مثلا؛
 - تبعية مدخلاتها إلى الخارج (ارتفاع أسعار المواد الأولية)، مما يؤثر في المنتج، سواء من حيث السعر أم الجودة.
3. المشاكل المرتبطة بالمحيط المؤسسي والتشريعي: من أهم المشاكل التي يمكن أن تواجه العملية التصديرية والمتعلقة بالمحيط المؤسسي والتشريعي نجد:

- التشابك والتداخل في المهام الموكلة للهيئات والهياكل المدعمة لترقية الصادرات خارج المحروقات، مما أدى إلى غياب التنسيق والتضارب في الأرقام المقدمة، وصعوبة تقييم الوضعية، وصعوبة تحقيق الأهداف المسطرة.
 - وجود تنظيم وتنسيق غير كافيين بين المصدرين الجزائريين، سواء على المستوى الوطني أم الخارجي.
 - سوء استخدام وتوجيه الموارد المالية للصندوق الخاص بترقية الصادرات غير النفطية.
- كل هذه الأمور، إضافة إلى عوامل أخرى لا يتسع المجال لذكرها لتشعب متغيرات الموضوع (غياب الاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي خلال العشرية السوداء تحديدا)، تمخضت عن ميلاد ظاهرة تسمى الفجوة التصديرية أو الاغتراب التصديري (كوريا الجنوبية: 95% من الصادرات عبارة عن سلع صناعية عالية الإقتان، الجزائر: 97% من الصادرات عبارة عن نفط وغاز)، كما أدت إلى غياب ثقافة التصدير لدى المنتجين المحليين، مما نتج منه مناخ غير مشجع على تطوير نشاط التصدير ببلادنا، وعجز المصدر الجزائري عن استغلال الفرص المتاحة في الأسواق الخارجية.

ثالثا: إجراءات ترقية الصادرات خارج المحروقات

هناك إجراءات عديدة اتخذت من أجل ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، والتي مست الإطار القانوني، والإطار التأميني والتمويلي، والإطار المؤسسي والتنظيمي.

1. الإطار القانوني

أنشئ سنة 1991 إطار تشريعي يكرس تحرير التجارة الخارجية، ويحدد الاستثناءات الخاصة، مع إدماج الانشغالات المتمثلة في حماية الإنتاج الوطني وترقية الصادرات بفضل إجراءات متوافقة مع التزامات الجزائر مع قواعد التجارة العالمية، فمع بروز فكرة تغيير نمط التوجه الاقتصادي مع نهاية الثمانينات من اقتصاد مخطط قائم على احتكار الدولة لوسائل الإنتاج إلى نمط اقتصاد السوق، بات حتميا إنهاء احتكار عمليات الاستيراد والتصدير حسب المرسوم التنفيذي 37/91 المؤرخ في 13 فيفري 1991.⁸

2. الإطار التأميني و التمويل

أنشئ نظام جديد لضمان الصادرات مع بداية 1996 تديره الشركة الجزائرية لضمان الصادرات CAGEX، حيث يتم بموجب هذا النظام تأمين الشركات المصدرة من الأخطار التجارية وغير التجارية وأخطار الكوارث الطبيعية، إضافة إلى المشاركة في المعارض الدولية واستكشاف أسواق

جديدة، وهذا ما يجعل المؤسسات المعنية بالتصدير تشجع لاقتحام الأسواق الخارجية. ولتعويض المخاطر التي تواجه المصدرين بصفة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصدرة على وجه الخصوص أثناء العملية التصديرية، والتي لا تشملها نظم التأمين الأخرى، تقوم الدولة بإنشاء نظام لتأمين الصادرات، أو ما يسمى بنظام تأمين القرض عند التصدير، حيث تشرف على إدارة هذا النظام مؤسسات متخصصة، كالشركة الفرنسية لتأمين التجارة الخارجية COFACE، والهيئة الإيطالية لتأمين القرض عند التصدير SACE، والشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية COTUNACE، والشركة المصرية لضمان الصادرات، والشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات CAGEX، بهدف تأمين المؤسسات المصدرة من المخاطر السياسية والتجارية، والكوارث الطبيعية، والبحث عن أسواق جديدة، والتقلبات في أسعار الصرف... إلى غير ذلك من أخطار التصدير (يتم وضع تسهيلات خاصة بالنسبة للتأمين على صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تتمثل في نسبة أقساط صغيرة ومدة تعويض قصيرة وتغطية تأمينية جيدة)، هذا ما يجعل المؤسسات المعنية بالتصدير تشجع لاقتحام الأسواق الخارجية.⁹

وفي الجانب التمويلي بتقديم قروض للمؤسسات الراغبة في التصدير سواء لاستيراد المواد الأولية الداخلة في المنتجات المعدة للتصدير، أو أثناء العملية التصديرية (تغطية 80% من مصاريف النقل)، أو بإنشاء الشباك الوحيد على مستوى البنوك لتسهيل العمليات المالية للمصدرين.

كما تم تأسيس الصندوق الخاص لترقية الصادرات FSPE بموجب قانون المالية لسنة 1996، حيث تخصص موارده لتقديم الدعم المالي للمصدرين في نشاطات ترقية وتسويق منتوجاتهم في الأسواق الخارجية، كما تمنح إعانات الدولة عن طريق الصندوق الخاص لترقية الصادرات لفائدة أي شركة مقيمة تقوم بإنتاج ثروات أو تقدم خدمات، ولكل تاجر مسجل بصفة منتظمة في السجل التجاري وينشط في مجال التصدير.

3. الإطار المؤسسي والتنظيمي

و تتمثل الإجراءات الحكومية في إنشاء الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة CACI، والشركة الجزائرية للأسواق والمعارض SAFEX، والمركز الوطني لمراقبة الجودة والرزم CACQE، والمركز الوطني للسجل التجاري CNRC، والجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين، وقامت وزارة التجارة بتأسيس لجنة دائمة متعددة القطاعات سنة 1997 تتمثل مهامها في إعداد برنامج سنوي رسمي لمشاركة الجزائر في التظاهرات الاقتصادية بالخارج، والسهر على تطبيق هذا البرنامج.

و فيما يتعلق بترقية الصادرات خارج المحروقات فقد جاء الأمر 04/03 المؤرخ في 2003/07/17 الذي تضمن وجهة نظر مؤسساتية عبر إنشاء هيئة وطنية تتكفل بترقية التجارة الخارجية ALGEX، حيث تتمتع بصلاحيات إنشاء مكاتب ربط وتمثيل وتوسع تجاري في الخارج بغرض مساندة دخول المؤسسات الوطنية في الأسواق الخارجية، كما تم إنشاء دار المصدر مؤجرا للتكفل بانشغالات المصدرين.

إضافة إلى ذلك فإن قانون المالية لسنة 2010 تضمن مجموعة من الإجراءات الجديدة التي لها صلة بتنظيم قطاع التجارة الخارجية الذي كان يعرف نوعا من الفوضى، وهذه الإجراءات تتمثل في استخدام البنوك الاعتماد المستندي في عمليات التجارة الخارجية، والذي جعل المعاملات التجارية شفافة أكثر فأكثر، حيث يسمح بتفادي ظاهرة تبييض الأموال، وتمكين الدولة من مراقبة حركية سيولة الأموال.

و على الرغم من أن هذا القانون أثار حفيظة بعض المتعاملين الاقتصاديين الخواص، ورفضهم لإجراءاته بتبريرات غير واقعية، كون إجراءات قانون المالية لسنة 2010 هي أحكام تنظيمية معتمدة في الدول المتقدمة والمتفتحة اقتصاديا، ولا تشكل قيودا على التجارة الخارجية، حيث تشير الإحصائيات إلى أن ما بين 70 إلى 80 بالمائة من التجارة الخارجية تطبق هذه التقنية التي تحتوي على مجموعة من الضمانات لكل من المشتري والبائع، أي أن هذا الأخير يتسلم ثمن البضاعة في الوقت المناسب، وفي المقابل المشتري يقتني بضاعته كما هي وبنفس المواصفات المطلوبة، إذا كان هناك دفتر الشروط، زيادة على ذلك فإن هناك ضمانات للمتدخلين الأربعة، وهم (المشتري وبنك المشتري) و(البائع وبنك البائع) لدى البنوك، وتكون هناك التزامات بين كل الأطراف، وينبغي أن يكون مقابل مادي للبنك، إضافة إلى العمل على تعظيم دور القطاع الخاص (الخصخصة)، وتأهيله لممارسة فعالة في مسيرة التنمية، بعد إخفاق القطاع العام في تحقيق الأهداف المنشودة، ولقد عرف البنك الدولي الخصخصة على أنها "زيادة مشاركة القطاع الخاص في إدارة ملكية الأنشطة والأصول التي تسيطر عليها الحكومة أو تمتلكها بهدف تحسين الكفاءة الإنتاجية لما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية"¹⁰.

مما سبق، نقول إن العبرة بالتطبيق وليس بالتنظير فبنسبة 5% للصادرات خارج المحروقات تعتبر من أضعف النسب الموجودة في العالم، وكل الإجراءات والتدابير التي أُخذت من قبل الدولة فشلت لتعقدها وبطؤها؛ فغياب إستراتيجية واضحة متكاملة ومتناسقة لترقية الصادرات خارج المحروقات كرافد تنموي هي حجر العثرة والعقبة التي تقف وراء عجز الاقتصاد الوطني عن توفير

منتجات قابلة للتصدير، إذ تعزى إلى وجود مشكلات تنظيمية وهيكلية حرجة ساهمت في تراجع الأداء التصديري، وهي على درجة عالية من الخطورة تمس بجوهر عملية التصدير.

المحور الثاني: الهيئات الداعمة للتصدير في الجزائر

تعتبر تنمية الصادرات قضية استراتيجية، تؤدي إلى وجود مصادر أساسية يمكن الاعتماد عليها لتوفير الاحتياجات من النقد الأجنبي بشكل منظم، لاسيما وأن المصادر الأخرى (صادرات المواد الأولية) لا تتصف بالاستقرار والاستمرارية، لأجل هذا تسعى العديد من الدول النامية، ومنها الجزائر، إلى التركيز على سياسة تشجيع الصادرات. انطلاقا من هذا يصبح قيام اقتصاد تصديري غير تقليدي من المهام الأولى لأجهزة التخطيط ورسم السياسات وانشاء هيئات داعمة له.

أولا: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية "ALGEX" والصندوق الخاص لترقية الصادرات "FSPE"

1. الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية "ALGEX"

تعد الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، وقد تأسست سنة 2004 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-174 المؤرخ في 12 جوان 2004.¹¹ تعتمد هذه وكالة سياسة توسيع المبادلات التجارية والاندماج الدولي، كما تؤدي دور الوسيط بين مؤسسات الدولة والمصدرين الجزائريين. وتعد وكالة "ALGEX" أداة عمومية مفضلة لترقية وتنمية الصادرات خارج المحروقات من أجل دعم الجهود المبذولة من قبل الشركات، وذلك بوضع السياسات والإستراتيجيات العمومية من أجل ترقية وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات

ومن مهام الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية:

- تقوم "ALGEX" بإرشاد وتوجيه المؤسسات الوطنية فيما يخص الأسواق الخارجية عن طريق التحليلات والدراسات الاستشرافية وتحليل قدرات الأسواق؛
- كما تضع تحت تصرفهم فضاء استقبال واستماع "دار المصدر" من أجل طرح كافة انشغالاتهم وتساؤلاتهم، بمساعدة فريق مؤهل موضوع تحت تصرفهم من أجل مساعدتهم فيما يخص توفير المعلومة الاقتصادية والتجارية واليقظة القانونية؛
- تعمل الوكالة على تنويع استراتيجياتها التصديرية في تحديد واثمين الإمكانات التصديرية الوطنية من خلال الدراسات واللقاءات المختلفة المخصصة للتصدير؛

- وأخيرا تضع "ALGEX" تحت تصرف المؤسسات شبكتها وشبكة شركائها الوطنيين والدوليين من أجل علاقات عمل محتملة.

2. الصندوق الخاص لترقية الصادرات "FSPE"

تم تأسيس الصندوق الخاص لترقية الصادرات "FSPE" بموجب قانون المالية لسنة 1996، حيث تخصص موارده لتقديم الدعم المالي للمصدرين في نشاطات ترقية وتسويق منتوجاتهم في الأسواق الخارجية.

كما تمنح إعانات الدولة عن طريق الصندوق الخاص لترقية الصادرات لفائدة أي شركة مقيمة تقوم بإنتاج ثروات أو تقديم خدمات، ولكل تاجر مسجل بصفة منتظمة في السجل التجاري وينشط في مجال التصدير. يتم تحديد مبلغ إعانة الدولة المتاحة بإشراف وزارة التجارة، وحسب نسب تحدّد مسبقا وفقا للموارد المتوفرة.¹²

هناك خمسة مجالات إعانة مقررّة:

- التكفل الجزئي بمصاريف المشاركة في المعارض بالخارج؛
- جزء من تكاليف دراسة الأسواق الخارجية؛
- تكاليف النقل الدولي لرفع وشحن البضائع بالموانئ الجزائرية والموجهة للتصدير؛
- تمويل التكاليف المتعلقة بتكثيف المنتجات في الأسواق الخارجية.

ثانيا: الشركة الجزائرية للمعارض و التصدير "SAFEX" والشركة الجزائرية لتأمين و ضمان

الصادرات "CAGEX"

1. الشركة الجزائرية للمعارض و التصدير

أنشئت الشركة الجزائرية للمعارض و التصدير سنة 1971، وهي مؤسسة ذات طابع اقتصادي تقوم أساسا بمهام تنمية المبادلات التجارية و الزيادة في قيمتها من خلال ترقية الصادرات وترشيد الواردات، ولها عدة مهام منها:

- ترقية الصادرات، وهذا عن طريق توفير كل الظروف والعوامل المساعدة على ذلك مثل دراسة السوق، وسائل الإشهار... الخ
- تساهم في الاتصال الوثيق مع المتعاملين الاقتصاديين لإحصاء المنتجات الموجهة للتصدير والتخطيط لقدرات تصديرية جديدة؛

- تنشيط التصدير وتشجيعه لدى المتعاملين الاقتصاديين من خلال تزويدهم بالخدمات والاستثمارات؛
- تقدم وتنشر المقاييس الاقتصادية والمالية لنوع المنتجات المرغوب في تصديرها والمطلوبة قصد تسهيل اتخاذ القرار؛
- تنظيم المعارض العامة والخاصة على المستوى الدولي، والوطني، والجهوي والمحلي، إضافة إلى المعارض الخاصة خارج البلاد.

2. الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات "CAGEX"

أنشئت الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات وفق المرسوم التنفيذي رقم 96/06 المؤرخ في 10 جانفي 1996، والمتعلق بتأمين القرض عند التصدير، وهي شركة مساهمة أنشئت من قبل عدة بنوك:

* البنك الوطني الجزائري؛

* القرض الشعبي الجزائري.

ومن شركات التأمين نجد:

* الشركة الوطنية للتأمين وإعادة التأمين؛

* الصندوق الوطني لإعادة التأمين؛

* الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي.

و من مهام الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات نذكر منها:

● مساعدة المصدرين على تعبئة الوسائل المالية اللازمة لتطوير قطاع التصدير؛

● تسيير عجز الزبائن المصدرين عن الدفع؛

● ضمان الدفع في حالة التمويل.

كما تقوم CAGEX بتأمين المخاطر الناجمة عن عمليات التصدير، والتي من أهمها:

● **المخاطر التجارية:** المتمثلة في عدم القدرة على الدفع للمشتري الأجنبي وتعويض وتغطية الديون.

● **المخاطر السياسية:** يمكن أن تأخذ هذه المخاطر أشكالاً مختلفة كحدوث حرب أهلية أو اضطرابات مماثلة في بلد إقامة المشتري، أو قرارات مالية تقشفية قد تتخذها سلطات البلد المعني.

- **مخاطر عدم التحويل:** تنتج عادة من الاختلاف في مجال التشريعات والقوانين السائدة في بلد المشتري، والتي تؤدي إلى تأخير أو عدم تسديد الالتزامات.
- مخاطر الكوارث الطبيعية.
- مخاطر خاصة بتكلفة البحث ودراسة الأسواق الخارجية.
- لا تغطي الشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادرات المخاطر الآتية:
 - الخسائر الناجمة عن المخاطر التي لا يغطيها عقد التأمين؛
 - نسبة المخاطر التي يتم توليها من قبل المؤمن له، أي النسبة غير المؤمن عليها؛
 - الخسائر الناجمة عن عدم الامتثال للقوانين المعمول بها في البلاد التي يقيم فيها البائع أو المشتري.

و نلاحظ أنه يدفع التعويض في غضون 60 يوما بعد الفترة المطالب انتظارها، والتي تتراوح ما بين 2 إلى 6 أشهر على حسب المبلغ فيما يخص المستحقات الناجمة عن المخاطر التجارية، السياسية، والكوارث طبيعية، أو بسبب عدم نقل الأموال التي تم دفعها محليا من قبل المشتري.

النسبة المضمونة: و تطلق على جزء من المخاطر التي تتحملها شركات التأمين ، وتقدر ب:

- 80٪ لتغطية المخاطر التجارية؛

- 90٪ لتغطية المخاطر السياسية وما شبهها.

من حيث الائتمان الداخلي الخاص بالشركات، والذي يقدر ب : 70٪.

ثالثا: الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة "CACI"

أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 93/96 المؤرخ في 03 مارس 1996 والمتضمن إنشاء الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، وتعتبر هذه المؤسسة مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري صناعي، وتقوم هذه الغرفة حسب المادة 05 من المرسوم بما يلي:¹³

- تزويد السلطات العمومية بمبادرة منها أو بناءً على طلب من هذه السلطات بالآراء والاقتراحات في المسائل التي تهتم بالأنشطة التجارية أو الصناعية أو الخدمية؛
- تقوم بتنظيم المشاركة في التظاهرات الاقتصادية داخل الوطن وخارجه، ولاسيما المعارض والندوات التي يكون الهدف منها ترقية النشاطات الاقتصادية وتطوير المبادلات التجارية مع الخارج؛

- تقييم علاقات التعاون والتبادل، وتبرم اتفاقيات مع الهيئات الدولية التي لها نفس الطبيعة.

كما لها مهام إدارية تتمثل في:

- إصدار أي وثيقة أو شهادة يطلبها المتعاملون الاقتصاديون في الجزائر أو خارجها؛
- تقوم بالتكوين وتحسين المستوى والمعلومات لدى المؤسسات الاقتصادية؛
- تنجز كل الأعمال والدراسات المساعدة على تطوير المنتجات والخدمات مع الأسواق الخارجية.

المحور الثالث: دراسة تحليلية لهيكل الصادرات في الجزائر خلال الفترة (2008-2015)

يعكس مؤشر هيكل الصادرات تنوع الهيكل الاقتصادي، فالملاحظ على هيكل الصادرات الجزائري هيمنة صادرات المحروقات على بقية القطاعات الأخرى، وهذا ما سنتطرق له في النقاط التالية بالتحليل.

أولاً: توصيف وتحليل هيكل الصادرات الجزائرية الإجمالية النفطية وغير النفطية

على الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة الجزائرية في تقليص التبعية لقطاع المحروقات، إلا أنها باءت بالفشل الذريع ولم تكمل بالنجاح المنشود ولم تحقق النتائج المرجوة، وعلى الرغم كذلك من رغبة الحكومات المتعاقبة منذ عقدين في تحقيق عائدات خارج المحروقات بـ 3 مليار دولار إلا أن هذه القيمة بقيت بعيدة المنال بلغة الأرقام، حيث يبقى البترول والغاز الطبيعي يتصدران أهم مبيعات الجزائر نحو العالم الخارجي، وتبقى الصادرات خارج المحروقات مهمشة في حجم ضئيل.

من المهم إلقاء نظرة على واقع الصادرات خارج المحروقات قصد إعطاء فكرة على حجم الارتباط الوثيق بين الاقتصاد الجزائري مع قطاع المحروقات، ويمكن إبراز ذلك من خلال قراءة الجدول 01 .

الجدول (1): الصادرات الإجمالية للجزائر خلال الفترة (2008-2015)/ الوحدة: مليون دولار

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	البيان
1969	2582	2165	2062	2062	1526	1066	1937	الصادرات خارج المحروقات
32699	60304	63752	69804	71427	55527	44128	77361	الصادرات النفطية
5.68	4.10	3.28	%2.96	%2.8	%2.6	%2.3	%2.5	نسبة ص خ م إلى الإجمالي

المصدر: - جمال خنشور، نحو إرساء إستراتيجية متكاملة لتنمية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مجلة الواحات للأبحاث والدراسات، العدد 2، 2014، ص 49. - المركز الوطني للمعلومات الإحصائية والجرمكية (CNIS)

و يلاحظ من الجدول رقم 01 أن الصادرات خارج المحروقات لم تتعد نسبة 3 % طوال فترة 2008-2012، حيث تراوحت نسبتها ما بين 2.3% و 2.96 %، لقد مثلت سنة 2009 أدنى حصيلة لها، وقد أرجع المحللون هذا الانخفاض إلى الأزمة المالية العالمية التي أثرت بشكل أو بآخر في كل دول المعمورة بدرجات متفاوتة، ولعل أهم قنوات التأثير تكمن في انخفاض العوائد النفطية بالنسبة للدول المصدرة له نتيجة مرور اقتصاديات الدول المتقدمة بمرحلة من الركود والترقب والبحث عن السيولة، والتخفيف من الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية واحتوائها، وبعدها عرفت هذه النسبة ارتفاعا من 3.28 % سنة 2013 إلى 5.68 % سنة 2015، وهذا بسبب الانخفاض المحسوس لصادرات المحروقات نتيجة الأزمة البترولية، ومن هنا نستنتج أن هيكلية الصادرات الجزائرية ما تزال المحروقات تمثل أهم مبيعات الجزائر للخارج بنسبة 94.56 % من حجم المبيعات الإجمالي للصادرات، وعرفت انخفاضا بنسبة 41.41 % سنة 2015 مقارنة بسنة 2014، وهذا راجع للأزمة البترولية، أما فيما يخص الصادرات خارج المحروقات فهي تعتبر دائما هامشية بنسبة 5.68 % من حجم المبيعات الإجمالي للصادرات.

ومنه يمكن أن نستنتج أن الأزمة البترولية هي سبب انخفاض الصادرات، وذلك لاعتماد الاقتصاد الجزائري على إيرادات البترول، أي التبعية للمحروقات، إضافة إلى تذبذب أسعار الصرف، حيث يصنف خبراء المنتدى الاقتصادي العالمي، في تقاريره الخاصة بمؤشر التنافسية، الاقتصاد الجزائري ضمن الاقتصاديات التي تعاني من استفحال ظاهرة التبعية المطلقة للشروات الريعية الناضبة وتأثيرها السلبي على الميزان التجاري كمحصلة للاختلالات البنوية وتدهور شروط التبادل في الأسواق الدولية، وهذا مؤشر كاف على عدم تحمل اقتصادنا الوطني للصدمات الخارجية، حيث يتأثر كثيرا بالتذبذبات الطارئة على أسعار المحروقات في البورصات العالمية من ناحية، وبالتقلبات الجارية على أسعار صرف العملات الصعبة (الدولار والأورو) من ناحية أخرى.

ثانيا: هيكلية الصادرات خارج المحروقات

هيكلية الصادرات الجزائرية ما تزال المحروقات تمثل فيها أهم مبيعات الجزائر للخارج، وهذا خلال سنة 2015، بنسبة 94.56 % من حجم المبيعات الإجمالي للصادرات، وانخفاض بنسبة 41.41 % مقارنة بنفس الفترة من سنة 2014.

فيما يخص الصادرات خارج المحروقات فهي تعتبر دائما هامشية بنسبة 5.44 % من حجم المبيعات الإجمالي للصادرات، والتي تقدر بـ 1.57 مليار دولار أمريكي. ولقد سجلت الصادرات انخفاضا بنسبة 8.29 % مقارنة بسنة 2014.

أما فيما يخص أهم المواد المصدرة خارج المحروقات فنجد:

جدول رقم 02: أهم المواد المصدرة خارج المحروقات / الوحدة: مليون دولار

التطور (%)	2015		2014		أهم المواد
	الهيكلة (%)	القيمة (مليون دولار)	الهيكلة (%)	القيمة (مليون دولار)	
- 23.63	30.96	486.08	37.18	636.52	زيوت و مواد أخرى مستخلصة من تقطير الزيت
24.40	26.17	410.82	19.29	330.25	الأمونياك
63.95	15.65	245.70	8.75	149.86	أسمدة معدنية أو كيميائية
- 20.91	8.09	127.00	9.38	160.58	سكر القصب أو الشمندر
- 7.11	4.39	68.86	4.33	74.13	فوسفات الكالسيوم
- 70.04	2.01	31.58	6.16	105.40	المحروقات الدورية
- 15.63	1.79	28.17	1.95	33.39	كحول غير حلقي
- 5.43	1.70	26.65	1.65	28.18	التمور
- 45.51	1.19	18.70	2.00	34.32	الهيدروجين و الغاز النادر
	0.60	9.40	0.23	3.92	الزنك على شكله الخام
- 6.66	92.55	1452.96	90.92	1556.55	المجموع الفرعي
- 8.29	100	1 570	100	1 712	المجموع

المصدر: إحصائيات التجارة الخارجية للجمارك الجزائرية من "تقرير المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصاء".

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن المواد المصدرة خارج المحروقات مكونة أساسا من المواد

نصف مصنعة، والتي تمثل نسبة 4.43 % من حجم المبيعات الإجمالي للصادرات، أي 1.28

مليار دولار أمريكي؛ أما مجموعة المواد الغذائية فتأتي في المركز الثاني بنسبة 0.67 %، وهذا ما

يعادل 193 مليون دولار أمريكي؛ وفيما يخص مجموعة المواد الخام فلها حصة 0.27 %، أي

بقيمة 77 مليون دولار أمريكي؛ وأما التجهيزات الصناعية فهي تأتي في المرتبة الثالثة بنسبة 0.05

%؛ وأخيرا مجموعة المواد الاستهلاكية غير الغذائية التي تقدر بنسبة 0.03 %.

و الشكل التالي يوضح تركيبة الصادرات الجزائرية (المحروقات وخارج المحروقات) حسب مجموعة الاستعمال:

شكل رقم 01: أهم المواد المصدرة خارج المحروقات



المصدر: إحصائيات التجارة الخارجية للجمارك الجزائرية مستخرجة من "تقرير المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء".

الخاتمة:

رغم كل الجهود المبذولة من السلطات العمومية في تفعيل علاقة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية بالتصدير، إلا أن النتائج بقيت دون مستوى الآمال لغياب المناخ التنافسي والكفاءة الاقتصادية، إلى جانب ضعف ديناميكية النشاط الفلاحي والصناعي في الإنتاج، وتعتبر الصادرات خارج المحروقات ضعيفة للغاية، ولم تتعد في أحسن الحالات 5% من الدخل الوطني.

لذلك وجب تطوير مستوى تدخل ومرافقة وزارة التجارة بوكالاتها ودواوينها ومجالسها ومراكزها الوصية للمتعاملين الاقتصاديين، وربط العلاقات مع المتعاملين الأجانب، وتأمين صفقات التصدير، حيث ترافقهم في استكشاف الأسواق الخارجية، وذلك بإحضار الدعم المالي واللوجستي والإعلامي والتأطير الفني عند مشاركتها في التظاهرات والمعارض الدولية.

1: نتائج الدراسة: من خلال ما سبق توصلنا إلى مجموعة من النتائج كما يلي:

- التباطؤ في إدراج نصوص تشريعية وتنظيمية جديدة تحكم آليات التصدير والمنافسة والمعاملات التجارية وشروط ممارسة الأنشطة الاستغلالية، على الرغم من إبداء مجموعة من الخبراء نفاؤلا بإعادة تنشيط صادرات الجزائر خارج المحروقات، بإصدار مراسيم وأوامر جديدة مخفزة، من شأنها زيادة حجم الصادرات، من خلال تخفيف التنظيمين الجبائي والجمركي، وإعادة تنشيط دور الصندوق الخاص بترقية الصادرات.

- البنوك تمنح قروضا وتسهيلات للاستيراد عوضا عن تشجيع وتقوية الطاقة التصديرية للمؤسسات الجزائرية، ما أدى إلى استنزاف المدخرات الوطنية نحو تمويل قطاع الاستيراد على حساب المشروعات الاستثمارية المنتجة والموجهة نحو التصدير.
- تعتبر الأزمة البترولية سبب انخفاض الصادرات الجزائرية، وذلك لاعتماد الاقتصاد الجزائري على إيرادات البترول، أي التبعية للمحروقات، إضافة إلى تذبذب أسعار الصرف.
- تنوع الصادرات خارج المحروقات وسياسة التصنيع لإحلال الواردات هي أول ما تجب المباشرة فيه بجدية الآن، ولا ننفي جهود الدولة في هذا المجال منذ زمن بعيد، غير أننا نعيب عليها عدم الحرص والجدية في تطبيقها، حيث إن أغلب الإجراءات والتدابير المتخذة بهذا الخصوص قد اتصفت بالجمود وقلة المرونة نتيجة البيئة القانونية والاقتصادية السائدة.
- تم إنشاء نظام جديد لضمان الصادرات مع بداية 1996 تديره الشركة الجزائرية لضمان الصادرات CAGEX، حيث يتم بموجب هذا النظام تأمين الشركات المصدرة من الأخطار التجارية وغير التجارية وأخطار الكوارث الطبيعية.
- غياب إستراتيجية محددة المعالم للتصدير، أو على الأقل تغطية الحاجات المحلية، والتي يفترض أنها جزء ضروري لتنمية وتوزيع الصادرات، وتحقيق تنافسية تعطي الاعتبار للجانب الاقتصادي والاجتماعي والتشابك والتداخل الحاصل بين الأسواق الوطنية والأجنبية.
- غياب ثقافة التصدير لدى المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين، وميلهم لممارسة عملية الاستيراد بسبب ارتفاع نسبة الربح والتقليل من المخاطر الناجمة عن التصدير.

2: التوصيات و الاقتراحات:

- من خلال النتائج السابقة الذكر يمكننا تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات لتفعيل النشاط التصديري خارج قطاع المحروقات في الجزائر كما يلي:
- تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني من خلال توفير المناخ الملائم.
 - على الجزائر أن تعمل على تنشيط أكثر لآليات سعر الصرف للاستفادة منها في دعم تنافسية المنتجات الوطنية في الأسواق الأجنبية، ومن ثم تنشيط العمل التصديري.
 - توفير آليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لاستقطاب أكبر عدد ممكن من المستثمرين الأجانب، لتنشيط العمل الإنتاجي والاستفادة من التكنولوجيا لزيادة الإنتاج من أجل التصدير.

- إعطاء عناية أكبر للقطاع الخاص من قِبَل الدولة لمزيد من التحفيزات الجبائية والإدارية، لزيادة العمل الاستثماري وخلق الفوائض الإنتاجية من أجل التصدير وتفعيل دوره في العمل التصديري.
 - الاستغلال الأمثل والعقلاني للموارد المالية، سواء النفطية أم غيرها، من خلال توجيهها إلى خدمة القطاعات الإستراتيجية في الاقتصاد الوطني.
 - تفعيل وتنشيط مختلف الهيئات المكلفة بترقية الصادرات خارج المحروقات لتفعيل عملية تنميتها بشكل أكثر فاعلية.
- قائمة الهوامش و المراجع:
1. رشاد العصاد وآخرون، "التجارة الخارجية"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 11.
 2. موسى مطر وآخرون، "التجارة الخارجية"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص 13.
 3. فلح حسن خلف، " العلاقات الاقتصادية الدولية"، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، الأردن، 2001، ص 52.
 4. سامي عفيفي حاتم، محاضرات في إدارة التجارة الخارجية، الجزء الأول، الدار المصرية اللبنانية، 1986.
 5. ممدوح عوض خطيب، أثر التنوع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي، المجلة العربية للعلوم الادارية، المجلد 18، العدد 2، ص 203.
 6. فريد النجار، تسويق الصادرات العربية:آليات تفعيل التسويق الدولي ومناطق التجارة الحرة العربية الكبرى، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2002، ص 107-109.
 7. وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، سبل تنمية مصادر الإيرادات العامة في العراق، العراق، 2009، ص 22.
 8. طارق قندوز وقاسمي السعيد: ملتقى حول "تحديات ورهانات إستراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات"، جامعة المسيلة، 2010.
 9. وصاف سعيدي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنمية الصادرات دراسة حالة الجزائر، مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، الأغواط 8-9 أبريل 2002.
 10. مصطفى الفار، الإدارة المالية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 188.
 11. الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية: [https:// www.algex.dz](https://www.algex.dz)
 12. الموقع الرسمي للصندوق الخاص لترقية الصادرات <https:// www.fspe.dz>
 13. الموقع الرسمي للغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة: <https:// www.caci.dz>